وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

التنمية الصناعية واستراتيجياتها وعوامل النهوض بالقطاع الصناعي في العراق

اعداد

أ.د مي ثامر رجب

مفهوم التنمية الصناعية

تعني التنمية الصناعية عموما ، السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية بإقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفوءة لانتاج الطاقة ، كما تهدف الى تحديث المصانع وزيادة عددها وتطوير إنتاجها ورفع انتاجية العمل وبناء صناعات جديدة ، لتلبية متطلبات التقدم الاقتصادي عامة والصناعي بخاصة بتوفير المنتجات الاستهلاكية والوسيطة كماً ونوعاً . وتترك هذه العملية تأثيراتها في مجمل الأنشطة بتنمية الموارد الاقتصادية وتطوير الثقافة والعلوم . لذا تعني التنمية الصناعية مفهوماً واسعاً فهي تتضمن علاوة على هدفها في تسريع وتائر النمو الصناعي ، التغير النوعي في مجمل الانتاج الصناعي وبتعبير آخر تقوم على دفع المتغيرات الاقتصادية بمعدل أسرع من معدل نموها الطبيعي وبذلك يصبح هدف التنمية الصناعية التسريع في عملية البناء والانتاج الصناعي بالاستفادة القصوى من مقومات قيام الصناعة الطبيعية منها والبشرية ، بطريق الاستخدام الكفوء لها ويجري ذلك عبر إنتهاج سياسة محددة تعتمد على تهيئة المستلزمات ، من استراتيجية واضحة وبيانات متكاملة ووعي بما يتوافر من موارد اقتصادية وبشرية..

والتنمية الصناعية تعد جزءاً من التنمية الاقتصادية الشاملة التي تهتم بتنمية جميع القطاعات الاقتصادية ، بل أبعد من ذلك تتجه نحو تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية ، كما هور الحال في العراق وبعض الدول النامية والاقطار الاشتراكية ، فخطط التنمية القومية في العراق ، مثلاً والتي بدأ العمل بها منذ سنة ١٩٧٠ تعني دراسة موارد البلاد وامكاناتها المادية والبشرية كافة في محاول استغلالها بشكل أمثل ، والاسراع في عملية التمية الاقتصادية الاجتماعية عم طريق التخطيط المسبق المبني على دراسة الامكانات المتوافرة وتحديد اتجاهات المجتمع واحتياجاته . أي أنها عمليات شاملة لتخطيط الانتاج والدخل والادخار والاستهلاك والعمالة فضلاً عن التعامل مع الاقطار الاخرى .

ويرتبط بالتنمية الصناعية ، النمو الصناعيIndustrial Growt وتعني به الزيادة الكمية المتحققة في مقدار الانتاج أو في قيمته الناجمة من العمليات الصناعية ، بالزيادة الكمية للعوامل المشتركة في العمليات الانتاجية ، او برفع كفاءة الآلات وحسن ادائها ، او بما يرتبط بتطوير عمليات الخزن والتسويق وحسن ادارتهما.

ولابد من تعريف النمو الصناعي باعتباره احد اهداف التنمية الصناعية . فهو كما يشير بعض الباحثين -الزيادة الكمية في المنتج بالنسبة الى وحدة المستخدم والنمو الصناعي جزء من النمو

الاقتصادي عموما ويعبر عن الاخير بانه الزيادة الحقيقية في انتاج المجتمع الاجمالي خلال فترة او فترات محددة.

ويحدث النمو الصناعي ، إما بصورة تلقائية نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وإتساع الاسواق ، فتحاول المؤسسات الصناعية تلبية متطلبات السوق لتحقيق الارباح أو زيادتها وهو ما يطلق عليه بآلية السوق Market Machanism ،

استراتيجيات التنمية الصناعية :

التنمية الإقليمية والتنمية الصناعية

تعد النظرة الاقتصادية البحتة هي المحرك الأساس لمخططي مواقع النشاطات الاقتصادية المختلفة في الحول النامية. رغم عدم مراعاتها بالتطبيق بدقة. وتعد هذه الظاهرة امتداد لتلك التي كانت سائدة في اقتصاديات الدول المتقدمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ولعل غياب النظرة الشمولية المكانية المقارنة كان الدافع الأساسي في تركز النشاطات الاقتصادية بعامة والنشاط الصناعي بخاصة في مناطق وأقاليم محدودة العدد، يجذبها إلى ذلك عامل الربحية التجارية بشكل بارز، مما ينجم عنه فوارق إقليمية : اقتصادية واثنوغرافية واكتوجرافية فكرية. غير مرغوب فيها، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضع مثل هذه المناطق والأقاليم في مواقف غير مأمونة الجوانب تماماً في حالات الأزمات والطوارئ والحرب وبتغيير آخر فإن هذه الظاهرة تعكس أمرين هما الاهتمام المتعاظم بسياسة التركيز الجغرافي للنشاطات الصناعية من ناحية، وإغفال تام لسياسة البعثرة الصناعية أو الانتشار الصناعي من ناحية أخرى رغم الأهمية الاستراتيجية والجيوستراتيجية لها في عصرنا الحالي عصر الطيران والفضاء.

مفهوم التنمية الإقليمية

هي أسلوب من الأساليب التخطيطية. تعتمد على الإقليم أو المنطقة المستوى المكاني المفصل لها، والإقليم وحده في تنوع أو مساحة تميل إلى الوحدة والتشابه في المظهر العام رغم التنوع في الأجزاء المكونة، والتنمية الإقليمية هي أحد أوجه السياسات المكانية المعتمدة في التخطيط القطاعي والإقليمي.

وهي تهدف إلى:

١- زيادة النشاط الإنتاجي العام أو الدخل القومي في الإقليم.

٢-إقامة مجموعة أفضل من النشاطات الصناعية في المنطقة.

٣-تحسين التنظيم الفراغي Spatial في المنطقة كنظام تخطيط المدن.

٤-تحسين عملية الاختيار المكاني والتجاوب مع التغييرات المكانية كنشر المعلومات المتعلقة بالأماكن وبإمكانيات الاستخدام فيها.

وهذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال السلطات الحكومية على مختلف مستوياتها لأنها وحدها التي تؤثر في كمية ونوع ومكان الصناعات التي تقع ضمن حدود صلاحياتها وتتحكم السلطات بقسم كبير من التوزيع الجغرافي للدخل عن طريق جمعها للضرائب وصرف وارداتها واختيار المكان لمنشأتها كما تتأثر نفقات النقل بالأنظمة الحكومية المتعلقة بتحديد الأسعار ومراقبة عملية النقل بأكملها. أما قيام الحكومة بتنسيق العمليات الاحصائية والمالية فقد زاد من إمكانية انتقال كل من المنشآت ورأس المال، وتدخل الحكومة في سوق العمالة يؤدي إلى التوازن في مستويات الأجور وفي النفقات، وتلجأ السلطات إلى تحديد استعمالات الأرض من أجل حماية المستعملين وللتخفيف من حدة الازدحام والاقتصاد في تقديم الخدمات العامة والمحافظة على موارد الثروة في الدولة.

وتحديد السلطة للأسعار يؤثر على الدخل وعلى الأماكن الاقتصادية ومساعدتها للتطور التقني بفتح المجال لقيام نشاطات اقتصادية في أماكن جديدة ويحسن من مستوى استعمال واختيار هذه الأماكن.

وعموماً فإن السياسة الإقليمية لا تعني تنمية كافة المناطق صناعياً بدرجات متساوية، وإنما تهدف إلى تنمية كل منطقة وإقليم إلى أقصى درجة ممكنة. من هنا ينبغي أن نسترشد بسياسة التنمية الإقليمية بمعيار التشتت الانتقائي، بمعنى اختيار مناطق النمو من بين الأقاليم الأقل نمواً في الدولة .

ان نجاح التنمية الاقليمية يقتضي توفر اجهزة فعالة للتخطيط الاقليمي والتنسيق المنظم بين اجهزة التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، واشتراك الأفراد القائمين على التصنيع اشتراكاً

مباشـــراً فـــي عمليـــة التخطـــيط المركـــزي - ســـواء بالنســـبة للأهـــداف القوميـــة أو الأهـــداف الاقليميـــة ـــ يكـــون اقـــل فاعليـــة مـــن التخطـــيط اللامركـــزي الـــذي يفـــرض مســـؤولية اتخـــاذ كثيـــر مـــن القرارات للاجهزة الاقليمية والتنفيذية .

أضـــف إلـــى ذلـــك أن بلـــوغ أهـــداف التنميـــة الإقليميـــة يعتمـــد علـــى مـــدي إمكانيـــة اســـتخدام سياســـات التوطن الصناعي في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية مع وجود بدائل أخرى (مثل السياسات

الزراعية وسياسات القوى العاملة وسياسات الاستثمار العام في بناء الهياكل الأساسية... الخ.)

كمـا ينبغـي ملاحظـة العلاقـة بـين التوزيـع المكـاني للصـناعة والنمـو الاقتصـادي للدولـة فـي مجموعهـا، وفـــي أي مرحلـــة يمكـــن انتهـــاج سياســـات اللامركزيـــة الصـــناعية دون اضـــرار بـــالنمو الاقتصـــادي الـوطني، والعلاقـة المتبادلـة بـين التـوطن الصـناعي الأمثـل وتحقيـق الأهـداف الوطنيـة الآخـرى، مثـل زيادة التكامل السياسي بين مختلف أقاليم الدولة.

وقـد يكـون مـن المفيـد ان نشـير الـى النقـاط الرئيسـة الثلاثـة التـي انتهـي إليهـا وفـد اتحـاد الجمهوريـة الاشتراكية السوفيتية السابقة في الحلقة الدراسية الاقليمية

المشتركة للتوطن الصناعي والتنمية الإقليمية..

1- إن الأسـلوب السـليم فـي تـوطين الصـناعة والتنميـة الإقليميـة يتطلـب إعـداد نمـوذج رياضـي شـامل ومتناسق بتوزيع كافة القوى الإنتاجية في البلاد .

2- إن التنمية الاقليمية تقتضي توجيه عناية خاصة إلى المتطلبات الموضوعية .

3-إن كثيراً من مشكلات التوطن الصناعي لا يمكن حلها إلا عن طريق الجهود طويلة الأمد.

وترتيبـاً علـى مـا تقـدم فـإن تصـنيع الأقـاليم الأقـل تقـدماً يجـب أن يكـون جـزءاً لا يتجـزأ مـن السياسـة الإقليميـة. مـع علمنـا بـأن تقـويم دور الصـناعة فـي التنميـة الصـناعية الإقليميـة الوطنيـة يخضـع

لمعايير مختلفة عن تلك التي تستخدم في تقدير إمكانيات تنفيذ أهداف التنمية الإقليمية عن طريق " التشتت الصناعي ، ورغم التسليم على نطاق واسع بأن التنمية الصناعية ضرورة لازمة لاستمرار النمو الاقتصادي، لكن هذا لا يستتبع بالضرورة وجوب تحقيق تنمية لإقليمية عن طريق سياسات التوطن الصناعي وتفضل تلك على مساعدة القطاعات الأخرى. ومن ثم فإن تنمية الهياكل الأساسية والنهوض بالزراعة قد تكون أنفع لبعض الأقاليم من التصنيع. ويتوقف الأمر على درجة كبيرة على الحدود الزمنية المستهدفة. فقد تكون التنمية لإقليم أقل تقدماً مرغوبة في الامد الطويل ولكنها تعد متعذرة تماماً في المراحل المبكرة للتنمية الوطنية. وعلاوة على ذلك فإن تصنيع الأقاليم الأقل تقدماً لا يعني بالضرورة أنه يحبب إقامة صناعات تحتاج إلى كثافة في عنصر رأس المال في تلك المناطق.

إستراتيجية التصنيع الخفيف:

نشأ هذا النمط وتبلورت أساسياته وملامحه عبر تجربة الدول الرأسمالية في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية، ويتحدد مفهوم النمط التلقائي في التصنيع بالتأكيد على أن التنمية الصناعية تتم بشكل تلقائي، إذا ما توفرت للمبادأة الفردية بكافة البيانات والمعلومات اللازمة التي تكفل لليد الخفية أن تأتي بقدراتها السحرية لتحريك عجلة النشاطات الاقتصادية بتحقيق المصالح الفردية للمستثمرين، والتي تكون بمجموعها بعدئذٍ المصلحة العامة، وقد استهدف المستثمرين تأمين مصالحهم في تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال استثماراتهم التي يضخونها في رافد التنمية الصناعية، شريطة أن يتم ذلك من دون أي تدخل من قبل الحكومة. وهذا يعني أن قوى السوق إذا ما أطلق لها العنان فهي من دون غيرها قادرة على تحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات على الصناعات المختلفة، وبالطريقة التي تؤمن مصالح المستثمرين الأفراد وحصولهم على أكبر ربح ممكن بأقل كلفة ممكنة، وفي الوقت ذاته تحقيق صالح المجتمع في التنمية والتقدم والرخاء

وطبقاً لقانون (انجل) الخاص بمرونة الطلب الداخلية، فإن زيادة متوسط دخل الفرد بعد حد معين يترتب عليه تغيير في اتجاه الطلب نحو الاستهلاكية الصناعيةوبالتالي يؤدي الارتفاع . في حجم الطلب على منتجات هذه الصناعات إلى زيادة الاستثمارات في هذا المجال بدافع الربح ووفق تفاعل قوى السوق، ومن ثم التوسع في هذه الصناعات بعدئذ. بعبارة أخرى إن هذا النمط من التصنيع في ظل الطلب والظروف المحيطة به، هو ما اصطلح عليه مجازاً بنمط التصنيع مدفوعاً الطلب.

وطبقاً لمنطوق نمط التصنيع التلقائي، فإن التنمية الصناعية تتحقق بطريقة سلسة وتلقائية تحت دفع السوق " الطلب " وعبر مراحل زمنية، يتم في اثنائها الانتقال من الصناعات الخفيفة "

الاستهلاكية " التي يكون الطلب عليها قائماً وكافياً في بدء عهد التنمية، والتحول منها بواسطة قوى السوق باتجاه الصناعات الوسيطة، حيث تصبح فيها فرص الربح عالية، فتتحول الاستثمارات الفردية بدافع الربح إلى التعامل مع هذا النمط من التصنيع الوسيط، وبذلك نجد أن القاعدة الصناعية قد استكملت بنائها تلقائياً وبتدرج بطيئ عند دخول الاقتصاد القومي مرحلة الصناعات الثقيلة بفعل الية السوق التي تحرك استثمارات الأفراد في نطاق الاتجاهات الكفيلة بتحقيق التنمية الصناعية .

عدم قدرة النمط التلقائي على تصنيع الدول النامية اليوم:

إن إطار الحرية الاقتصادية الذي أحاط بالنمط التلقائي في التصنيع وما يعنيه من ترك زمام التنمية والتصنيع للمبادرات الفردية وقوى السوق، وقد اكتنفته شكوك كثيرة، هي بالضرورة تأكيد على عدم قدرته في تحقيق التنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة في البلدان النامية في ظروفها الحالية بالمشروع الخاص في الدول النامية على الأغلب لن يكون المرشح لتحمل مسؤولية التنمية والتصنيع الكبيرة، كما أن نظام السوق كسياج لتخصيص الموارد يعاني من ضعف فاعليته وتعيقه في الاضطلاع بهذه المهمة، وللتدليل على وجهة النظر هذه يمكننا الاستهداء بالحقائق الآتية:

1- إن عملية التصنيع ذاتها قد لحق بها تغيير كبير بحكم التطور العلمي والتقدم التقني، وإن ارتفاع درجة الاتوماتيكية في التكنولوجية الصناعية المعاصرة، لا تساعد على حل المشاكل الأساسية التي تواجه عملية التصنيع والتنمية في الدول النامية، إذ أن الاتجاهات التكنولوجية الحديثة تعمل باتجاه معاكس أو مضار لمصالح الدول النامية لكون درجة الاتوماتيكية المرتفعة تعني تكثيف عالياً لعنصر رأس المال مقارنة بعنصر العمل، وهو ما يتناقض وطبيعة أوضاع هذه الدول الفقيرة بالنسبة إلى رأس مال مناسب للتكنولوجيا وغنية بوفرة عنصر العمل (غير الفتي) .

وواضح أن مثل هذه المشاكل والتعقيدات لم تواجه عملية التصنيع التي شهدتها الدول الرأسمالية في القرنين الثامن والتاسع عشر على التوالي.

٢- إن التقدم الصناعي الذي تحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة قد تحقق على حساب تضحيات جسيمة من الاجيال وخصوصا اجيال العمال المتعاقبة وقت ذلك، وفي الوقت الذي يكون مثل هذا الأمر مرفوضاً وغير مقبول في العصر الحديث على أساس جملة من الحسابات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية التي تدعو إلى توفير العدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص وتحقيق قدر من الحرية الإنسانية.

3-إن مشكلة ضيق نطاق السوق تقف حائلا بين الدول النامية وطموحها في التصنيع وبين عجزها عن استغلال طاقاتها ومواردها المتاحة بهدف تعبئتها من الوحدات الصناعية، ومن ثم يأتي انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي نتيجة لضعف نمو الدخل القومي وقلة التراكم سبباً اخر في تعميق فجوة هذه المشكلة، وسد الطريق بوجه الدول النامية.

4-ان النتيجة المنطقية لوضع التبعية الاقتصادية الكاملة التي تحكم واقع الدول النامية وعدم تكافي العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة وهذ الدول الصغيرة بسبب عهود الاستعمار الطويل والنهب والاستيلاء الذي تعرضت له موارد وخيرات الدول النامية. كل هذه التناقضات الحادة كانت الحلقة الصلبة التي تهدد مصير التنمية والتصنيع في دول العالم الثالث والعائق الذي يشل أي تحرك للانفلات من طوق التبعية، وتتخذ هذ العوائق صفتها الواضحة في طبيعة الصعوبات والتعقيدات في الأجل القصير بفعل تذبذب حصيلة صادرات الدول النامية للأقطار الرأسمالية المتقدمة لكونها لا تعدو عن مواد أولية ذات أسعار متدنية زهيدة، مقابل ايرادات الدول الصناعية الضخمة التي تحصل عليها من الدول المتخلفة لقاء المعدات ووسائل الإنتاج التي تستوردها لأغراض التنمية، وما تشكله من أعباء شديدة الوطأة على موازين مدفوعاتها وبالمحصلة النهائية، ولكل هذه الاسباب تخضع خطط وبرامج التصنيع في هذه الاقطار لتأثير الضغوط الداخلية وضعف الهياكل الإنتاجية وقلة التراكم الرأسمالي والضغوط الخارجية (سياسة التصدير، والإجحاف الناجم من تدني في أسعار صادرات الدول الرأسمالية إلى الدول النامية)، وبالتالي تتسبب هذه الضغوط بشدة على قصور النشاط الاقتصادي وتخلخل الهياكل الإنتاجية في الدول النامية بسبب موجات التذبذب مد أو جزر في اقتصاديات الدول الرأسمالية وإنعكاسات ذلك على النشاط الإقتصادي النامي فما بالك الان بظل اقتصاديات " العولمة."

٥- إن الدول الصناعية المتقدمة لم تواجه أثناء فترات نموها الإقتصادي- والصناعي مشكلة سكانية بالحدة التي تواجهها اليوم الدول النامية وما تشكله هذه الزيادة السكانية من ضغط على مواردها الاقتصادية، ولذلك نجدها تتحمل عبء توفير الغذاء اللازم وخدمات التعليم والصحة والسكن زيادة على أعباء التصنيع الباهظة.

6-الركون للمبادرة الفردية وترك الضمان لقوى السوق، والاحتكام في توزيع الاستثمارات الصناعية إلى عامل الربح، لا يمكن أن تكون قادرة على توزيع الاستثمارات في المشاريع ذات النفع العام (مشاريع الهياكل الأساسية الاجتماعية) لانتقاء جانب الربح الكبير فيها بقدر ما تسعى

إلى تحريك استثماراتها وتوجيهها إلى المجالات التي تكون فيها المجازفة وعنصر المخاطرة أقل ما يمكن (رأس المال الخاص متردد بطبيعته ولا يتحمل المخاطرة والخسارة) وبالتالي يكون الربح محققا وكبيرا. (ومعنى ذلك أن الاستثمارات توزع بشكل غير عادل، ولا يحقق التوازن بين المرافق الاقتصادية والاجتماعية في البلد فضلاً عن بقاء الكثير من الطاقات معطلة وغير مستغلة الأمر الذي ينعكس سلبياً على تقليص فرص العمالة.

7- أصبح عامل الوقت حساساً ومحدداً في عملية تصنيع الدول النامية اليوم، ذلك أن شعوب هذه الدول لم تعد تحت وطأة الشعور المتزايدة بالفقر والكفاف في مستوى المعيشة او على تمام استعداد القبول والانتظار لفترة أطول والنمط التلقائي وان حقق التنمية والتقدم للدول الصناعية والرأسمالية، إلا أن ما تستغرقه من وقت تراوح بين ٢٥٠ - ١٨٠ سنة وهو مبدأ مرفوض بأية حال من الأحوال ولا يوافق التطلع المشروع للدول النامية لأخذ فرصتها في وقت قصير تتمكن من خلاله تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وتهيء لشعوبها المستوى المعيشي المناسب والتنمية الاقتصادية السريعة وهذا يعني ان الدول النامية اذا سلكت النمط التلقائي فإنها تستغرق فترة أطول ومن ثمة تزيد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة اتساعا ولا يمكن تجاوز ها مطلقا.

8- بالإضافة إلى ما تقدم فإن تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واضطراب العلاقات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي وتدين حصته الدول النامية من تقسيم العمل الدولي. جعل من العصر الجديد مرحلة لاندماج الأسواق المحلية في سوق عالمية واحدة " العولمة " تحكمها احتكارات وجشع الدول الكبرى للاستثمار بأكبر الحصص والمنافع والأرباح على حساب الدول الفقيرة المتخلفة.

اعتمدت تجربة التصنيع الثقيل بادئاً في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وبعدئذ في دول مجموعة (الكوميكون) حيث حلت الخطة القومية المركزية محل قُوى السوق وجهاز الأسعار ، بهدف تحريك النشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد المتاحة وتوزيعها على أوجه النشاط المختلفة. الأمر الذي تميز بوضع استراتيجية التنمية عامة. والتصنيع خاصة وبالتالي أصبح أسلوب التنمية المخططة هو المركز الأساس لا الأسلوب التلقائي. ومن هنا جاز لبعض الاقتصاديين تسميته بنمط التصنيع المخطط أو النمط الاشتراكي في التصنيع ولما كان معدل النمو الاقتصادي يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومعدل نموها فإن الحال تستلزم التعجيل وتسريع التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية عامة في خطوط متوازنة مع التناسب والتنسيق وعلى هذه الأسس جاء التركيز على صناعة الوسائل الإنتاجية أو كلما ازداد انتاج هذه السلع قاد إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي وقاد بالتالي إلى تنويع جهاز الإنتاج وبناء قاعدة صناعية صلبة وواسعة، ومعنى ذلك أن عملية التصنيع بموجب هذه الستراتيجية تبدأ بتخطيط الاقتصاد القومي بشكل عام والتصنيع بشكل خاص يهدف إلى زيادة انتاج وسائل الإنتاج تحت دفع العرض. أو بمعنى ثان اتباع أسلوب التصنيع الثقيل أو ما يصطلح عليه نمط التصنيع الثقيل مدفوعاً، للعرض، وبقيام الاقتصاد القومي ببناء وتوفير القاعدة الواسعة من صناعة الآلات والوسائل المنتجة لوسائل الإنتاج، تحقق الظروف والمقدمات المادية لعملية الانطلاق والنمو مما يعني ارتفاعاً مستمراً أو مضطرداً في متوسط دخل الفرد الحقيقي،

الأمر الذي يخلق طلباً متزايداً على السلع الاستهلاكية لابد أن ينصرف للاستثمارات الصناعية في هذه المرحلة إلى صناعة السلع الاستهلاكية وهذا النوع من الطلب يسمى بالطلب المنسق لأنه يعمق توجه الاستثمارات إلى الصناعات الاستهلاكية وبفعل الضغط الذي تتعرض له فإن احتياجاتها من السلع الإنتاجية تعود مجدداً للزيادة بفعل تنامي الطلب على منتجاتها الاستهلاكية، ولابد من التأكيد على ضرورة اهتمام الدول اهتماماً كبيراً في تخطيطها للتنمية الزراعية وايلائها حجماً كبيراً من الدعم والتخصيصات لتطوير عملية البرامج الانمائية بشقيها الرأسي والأفقي لكونها مسؤولة عن توفير الغذاء للسكان عامة. وللقوى العاملة المنتجة خاصة وذلك لأنه بغير التنمية الزراعية ما كان لهذه الاستراتيجية أن تحقق أهدافها وأن تخلق فرص التقدم والازدهار الاقتصادي، ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى رأي يقول (إن التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي يعني بالضرورة عدم التوازن بينهما من حيث التخصيصات الاستثمارية، وذلك لأن للقطاع الزراعي وضعا خاصا تحكمه ظروف بيئيا ومناخية وبايولوجية، وهي ظروف لا يمكّن أن تؤثر في القطاع الصناعي على ما بين القطاعين من علاقة عضوية لازمة ومتلازمة.

عدم جدوى استراتيجية التصنيع الثقيل:

إن هذا النمط من التصنيع نشا وتبلورت خصائص ملامحه من خلال التجربة الاشتراكية في دول شرق أوربا وبزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، وبالنظر لتباين الظروف التاريخية والموضوعية للدول النامية عن تلك التي كانت قائمة في المنظومة الاشتراكية بأن نموها وتقدمها الاقتصادي والصناعي، لذلك فإن محاولة التقليد واعتماد هذا الأسلوب كقوالب جاهزة سيكونان عديمي الجدوى للأسباب الآتية:

١-لقد استحدثت مجموعة من الدول الاشتراكية تكنولوجيا خاصة بما يتناسب وظروفها الخاصة، ولم تكن الفجوة التكنولوجية بالحجم والضخامة التي تعاني منها الدول النامية اليوم.

٢- مكنت الظروف التاريخية لهذه الدول من انجاح سياسة الانغلاق أو الحصار التي فرضته على نفسها لمواجهة دول الغرب الرأسمالي، مما ساعدها على تجنب العديد من المشاكل والتخلص من آثار موجات التضخم والانكماش التي تنخر في اقتصاديات الدول الرأسمالية، وقد حقق لها هذا الغرض الاقتصادي المتطور ما تمتلكه من ضخامة الموارد الاقتصادية وسعة السوق، وهي مستلزمات لا تتوافر في الدول النامية.

٣- حققت الكتلة الاشتراكية تقدمها الاقتصادي ونموها الصناعي بفترة قياسية، بيد أنه يجب ألا يغيب عن البال مقدار التضحيات الجسيمة التي تحملها شعوبها وما عانته من تقشف قاس حتى في حاجاتها الأساسية الضرورية وهي قضية قد لا تكرر ذاتها في الدول النامية في ظل ظروفها الراهنة.

لم تواجه الدول الاشتراكية ما تواجهه الدول النامية الآن من مشكلة إزدحام سكاني في مرحلة نموها الصناعي وتطورها الاقتصادي ولم تكن هذه المشكلة وقت ذاك تمثل ضغوطاً على مواردها الاقتصادية المتاحة ان الاخذ ببرامج طموحة في الصناعات الثقيلة وخاصة في بداية عملية التصنيع والتنمية يتطلب ضغطاً للاستهلاك وارتفاعا ملحوظا في معدلات الادخار لخلق التراكمات اللازمة للتنمية الاقتصادية والتقدم الصناعي وهذا ما لا يمكن تحقيقه في الدول النامية بسبب الانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي للأفراد وضمور حالة الإشباع لدى المواطنين.

وعلى أساس قانون انجل، فإن سوق السلع الصناعية ستكون محدودة للغاية، ومعدلات الادخار والتراكم الرأسمالي سيكونان متواضعين جداً وهذا ما ينسحب على واقع الدول النامية واعتمادها المستمر على العالم الخارجي في استيراد المعدات والآلات بل والخبرات البشرية اللازمة التصنيع، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة العجز فيها وزيادة مديونية موازين مدفوعاتها الرأسمالية .

استراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

نشأت في مرحلة الستينات في الدول النامية كافة ظروف ليست تغير التصنيع فحسب بل ولتحقيقها عملياً وإذا كان نمو تصدير المنتجات المصنعة في الخمسينات وبداية الستينات أوطأ مستوى في وتيرة من زيادة الإنتاج الصناعي، فإن النصف الثاني من الستينات والأول من السبعينات شهد ارتفاعا) في تصدير السلع الصناعية يفوق نسبة الإرتفاع في انتاجها.

إن نزعة استراتيجية التصنيع من أجل التصدير هي ظاهرة نسبية أضف إلى ذلك فإنها لم تشمل جميع بلدان آسيا بعد. ويبدو أن الحفز الفعالي للنمو الاقتصادي يمكن أن ينحصر فقط في تطور تلك الفروع التصديرية ذات القدرة التنافسية لمواصفاتها العالية، بيد أن هذه الفروع لا تحقق دائما وتائر عالية ومستمرة للنمو الاقتصادي ذلك أن الاحتكارات الاجنبية يهمها في الوقت الحاضر تكوين ثلاث مجموعات من الإنتاج التصديري في الدول النامية وهي :

التصنيع الأولي للمواد الأولى الزراعية أو المعدنية والموارد المائية لذلك فإن تركز الجهود على هذه الاستراتيجية يعمق النتائج الاجتماعية غير المرضي لعلمية التصنيع لما يتطلبه من وسائل ضخمة وأساليب متطورة ذات مردود كبير، فيما تعاني البلدان النامية من نقص في الأموال ومن البطالة الجزئية أو الكاملة، وعلى هذا الأساس يتعين على الدول النامية التخلي عن هذا التكتيك إذا كان الاتجاه منصباً على السوق المحلية الضيقة وحدها وهذا يعني أن الإفراط في تبني استراتيجية النزعة التصديرية ستقوم حتما إلى تفشي البطالة بشكل حاد .

وتأسيساً على ما ذكرنا نقول إن الاستراتيجية من أجل التصدير قد تحورت تاريخياً في البدء من الجيوب الاستراتيجية تارة وعالية الكثافة تارة أخرى او المتحكمة في طرق التجارة الرأسمالية الدولية على نافذة الاسواق الحالية بدلا من الاندماج الرأسي الى الرأس مالي من النمط التابع عبر قطاعات الاستخراج المنجمي النفطي على حساب القطاعات الاخرى .

ينصرف مفهوم التنميةDevelopmen عموما إلى نمو وتطوير وتحسين مجموعة من المتغيرات الايجابية التي تنتمي إلى نظام System معين، وتخفيض او القضاء على المتغيرات والظواهر السلبية في النظام بما يكفل تطوير ودفع هذا النظام بمعدلات معجلة إلى الامام نحو تحقيق اهداف اعلى واسمى على الامد المنظور.

ويشمل هذا المفهوم متغير النمو Cirowth بالاضافة إلى متغيرات اخرى منها هيكل النظام بأجزائه المختلفة وروابطه وكفاءته وحريته وقدراته. والنظم في العالم المعاصر متعددة، فهي يمكن ان تكون نظم اقتصادية بهذا ستكون التنمية، تنمية اقتصادية ونظم اجتماعية عند ذلك ستكون التنمية اجتماعية Social Development وعندما ترتبط بالنظم الاصغر كالصناعة، عند ذلك ستكون التنمية صناعيةDevelopment و عندما يكون النظام المعني إداريا ستكون التنمية إدارية.

من اهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الصناعة العراقية اليوم- :

١-عدم وجود سياسة صناعية واضحة المعالم ضمن توجه استراتيجي نحو تحقيق التنمية المستدامة ، مع قلة التخصيصات للقطاع الصناعي في الموازنة العامة.

2- تقادم وسائل الانتاج وهيمنة الأساليب القديمة غير الكفوة التي ادت الى تدني مستويات الانتاج ، اضافة الى عدم ادخال تكنولوجيا حديثة ، ما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم الى ضعف او انعدام القدرة على منافسة السلع الأجنبية.

٣-ضعف رؤوس اموال القطاع الخاص وعدم تمكنه من تطوير المصانع او تجديدها.

٤-ضعف دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث اندثر الكثير منها نتيجة الظروف الأمنية واوضاع الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي المستمر الى اليوم وغير ذلك.

٥-الظروف الأمنية وحالة الاستقطاب الطائفي وما ادت اليه من هجرة الصناعيين على نطاق واسع الى بلدان اخرى بحثا عن بيئة استثمارية افضل وظروف اكثر امانا لهم ولعائلاتهم.

6- اغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية المختلفة ومن مناشئ مختلفة وخاصة من دول الجوار وعدم اخضاعها لقوانين التقييس والسيطرة النوعية مما اضر بالقطاع الصناعي العراقي وابعده عن المنافسة بشقيه الحكومي والخاص وادى الى تدني مستويات الانتاج المحلي نوعا وكماً.

7- تخلف الخدمات المصرفية وما ينجم عنه من اعاقة للنمو الصناعي.

8- عدم التنسيق بين المشاريع الصناعية ضمن القطاع الواحد او مع القطاعات الاخرى بسبب عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة.

ستراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي في العراق

ولأجل تمكين القطاع الصناعي العام والمختلط والخاص من استعادة عافيته والتغلب على المعوقات التي تكبح نشاطه فمن الضروري تبني الدولة سياسة صناعية متكاملة تستند الى استراتيجية تنمية واضحة وتعمل على- :

١- ضمان دعم الدولة للمشاريع الصناعية ذات المكون التكنولوجي العالي والمتطلبات التمويلية الكبيرة وذات الأهمية الاستراتيجية كالصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والانشائية والصناعات التعدينية كاستخراج الكبريت والفوسفات.
٢- دعم المنشآت الصناعية والمعامل العائدة للدولة واعادة تأهيلها واصلاحها اداريا واقتصاديا والنهوض بها لتساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني.
٣- تشجيع استغلال الخامات المعدنية في اقامة صناعات تحويلية داخل العراق.
٤- العمل على تأمين تنمية متوازنة بين القطاع الصناعي وبين مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى وخصوصا مع القطاع الزراعي.
٥- تبني الدولة انشاء مدن صناعية حديثة ذات بنى تحتية وامدادات من الخدمات الأساسية التي يحتاجها النشاط الصناعي كالطاقة والماء وغيرهما.
٦- ايلاء الاهتمام الضروري للصناعات الصغيرة والمتوسطة والعناية الخاصة بصغار المنتجين من كسبة وحرفيين واصحاب الورش الصناعية الصغيرة ومساعدتهم على النهوض بمشروعاتهم الاقتصادية نظرا للدور الذي يمكن ان ينهضوا به في مجالات التشغيل والتدريب المهني وفي زيادة الانتاج واشباع جزء من حاجات الأسواق المحلية.

7- دعم القطاع الخاص وطمأنته بإقامة بنية مستقرة ، قانونية وادارية ومالية ومنحه تسهيلات واشكال مناسبة من الحماية لفترات محددة حتى يستطيع الارتقاء بمنتجاته الى مستوى المنافسة الخارجية.

8- دعم المصرف الصناعي وتعزيز رأسماله وتشجيع تأسيس الصناديق الاستثمارية المتخصصة في تمويل المشاريع الصناعية وتفعيل صندوق التنمية واستحداث مصادر تمويل جديدة لتمويل المشاريع الصناعية واقراض الصناعيين بشروط ميسرة.

9- اعادة النظر بالتوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية بما يكفل تلافي التفاوت الملحوظ في مستويات تطور المناطق الجغرافية ، وتحقيق تنمية متوازنة تتيح ضمان العدالة والعقلانية في التنمية وثمارها.

10- الحاجة الى تحسين اداء الادارة وتطويرها ومكافحة الفساد والمفسدين ، وان يكون عمل مؤسسات الدولة مستندا الى المعايير الاقتصادية والعلمية.

11- المحافظة على الكوادر العلمية والتقنية والمهارات ورعايتها وتشجيعها والعمل على اجتذاب الكوادر التي غادرت العراق والاستفادة القصوى منها في عملية التنمية.

12- اعادة النظر بالقوانين والتشريعات الحالية بغية تكوين بيئة استثمارية مناسبة ، تهدف الى اجتذاب رؤوس الأموال العراقية المغتربة، وتمكين الصناعة العراقية من الانفتاح الكامل على العالم المتطور.

13- تدريب وتأهيل الصناعيين العراقيين في المجالات المختلفة وعلى اتباع الأساليب الادارية الحديثة ، من خلال المشاركة في المعارض الدولية والاقليمية وحضور الندوات التي تقيمها المنظمات المعنية بالشأن الصناعي.

١٤- المعالجة الجذرية للكهرباء وتوفيرها بشكل مستمر فلا صناعة بدون كهرباء .

المصـــادر

١- مهـدي ، فاضـل عبـاس ، التنميـة الاقتصـادية والتخطـيط فـي العـراق،١٩٦٠ -١٩٧٠ ،دار الطليقة للطباعة والنشر - بيروت،١٩٧٧.

٢- الـدليمي، صـبحي احمـد ، جغرافيـة الصـناعة مـن منظـور معاصـر ،الطبعـة الاولـى ، دار امجد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨.

٣- صـباح كجـة جـي، التخطـيط الصـناعي فـي العـراق اسـاليبه ، تطبيقاتـه واجهزتـه، الجـزء الاول، للفترة ١٩٢١-١٩٨٠.

٤- مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٥.

٥- شـبيب ، عـادل عبـد الزهـرة ، ابـرز المشـاكل والمعوقـات التـي تواجـه الصـناعة فـي العـراق وسبل النهوض بالقطاع الصناعي ، مقالة منشورة على الانترنت.

٦- السـماك ، محمـد أزهـر سـعيد، جغرافيـة الصـناعة بمنظـور معاصـر ،دار اليـازوري للنشـر والتوزيع عمان.

٧- جواد، صائب ابراهيم ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ،اربيل ،٢٠١٩ .